الاعتراض على الأحكام القضائية التجارية
في نظام المرافعات الشرعية السعودي

إعداد

ماهر حسن أحمد عبد الله الخليدي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

مارس 2021م

ملخص البحث

إن الاعتراض يعد أهم وسيلة قانونية لمراجعة الأحكام القضائية، وقد حدد المنظم السعودي في نظام المرافعات الشرعية أسبابا كلية للاعتراض، تتمثل

في الاستئناف أو في النقض أو في التماس إعادة النظر، وقد اعترت هذه الأسباب صفة الإجمال والتعميم خصوصا ما يتعلق بالاستئناف، وهو الأمر الذي يراه الباحث عائقا في تحقيق العدالة المنشودة من القضاء، مما يتطلب المزيد من التوضيح والإفصاح عن ماهيتها، والكشف عن الطبيعة القانونية للاعتراض على الأحكام القضائية التجارية وطرقه في نظام المرافعات الشرعية السعودي لعام 1435ه-2013م، بالإضافة إلى نظام المحاكم التجارية 1441ه-2020م، والوقوف على القواعد القانونية لصدور الأحكام القضائية وعناصرها، وبيان العلاقة النظامية لتلك العناصر بالاعتراض على الأحكام القضائية، ولأجل القيام بسد هذه الفجوة فقد سلك الباحث عدة مناهج لدراسة هذا الموضوع تتمثل في المنهج الاستقرائي؛ من خلال تتبع واستقراء النصوص النظامية للاعتراض، واللوائح التنفيذية، والتعاميم، والأحكام القضائية، وأيضا المنهج التحليلي الوصفي، لتحليل النصوص والمواد التي تناولت أحكام الاعتراض ومسائله، ومحاولة معالجة أوجه القصور التي قد تعتري الأحكام القضائية من الناحية النظامية، ومدى أهمية البحث إلى القضاة والمحامين والقانونيين، وقد توصل الباحث من خلال الدراسة إلى أن أسباب الاعتراض بالنقض والتماس إعادة النظر محددة، وأما الاستئناف فأسبابه غير محصورة، وأن المنظم السعودي لم يعلق جزاء قانونيا على كثير من الإجراءات كالبطلان والتي تعالج أسباب الاعتراض على الأحكام المتعلقة بها، وقد أوصت الدراسة بأهمية إصدار مذكرة إيضاحية أو تفسيرية لنظام المرافعات الشرعية ونظام المحاكم التجارية؛ لتجنب الاجتهادات القضائية في تفسير النص أو الاجتهادات القانونية، ووضع مسودة قانونية كمشروع متكامل تتضمن أسباب الاعتراض على الأحكام القضائية.

ABSTRACT

The objection is considered as the most important legal method of reviewing the judicial provisions. The Saudi legislator has specified in the Saudi Civil Procedure Law the grounds for objection either in the appeal, cassation or petition for reconsideration. Those grounds were presented as a whole and circular particularly the

appeal. But this is what the researcher sees as a barrier to the achievement of justice in which it requires further clarification and disclosure. Also, it needs a disclosure of the legal nature of the objection to the Commercial Judicial Provisions and its methods in Saudi Civil Procedures Law for the year of 1435H- 2013G in addition to the Commercial Judicial Law for the year of 1441H – 2020G. Also, identifying the legal rules and elements of the judicial provisions, and indicating the legal relationship of those elements to the objection of the judicial provisions. So, in order to fill this gap, the researcher has pursued several methods to study this matter. First, using the extrapolation method by tracking and inducting the legal scripts of objection, the regulations, the circulars, and judicial provisions. Then, using the descriptive analytical approach to analyze the scripts that dealt with the provisions of objection and its rules, and trying to remediate the shortcoming that could be used against the judicial provisions legally and the importance of the research to the judges and lawyers. The researcher concluded that the grounds of objection by cassation and petition for reconsideration are limited, but the grounds of objection by appealing are unconfined. Moreover, the Saudi legislator has not mentioned the sanctions on many procedures such as invalidity in which it remediates the grounds for objecting to the related provisions. The study recommended the importance of issuing an explanatory memorandum for the Saudi Civil Procedures Law and the Commercial Judicial Law to avoid the jurisprudence or the jurisprudence in interpreting the scripts, and issuing a legal draft as an integrated project that contains the grounds for objecting to the judicial provisions.

APPROVAL PAGE

The dissertation of Maher Hasan Alkhulaidi has been approved by the following:

_____

Muhammad Laeba
Supervisor

_____

Zulfakar Ramlee
Co-Supervisor

_____

Mohammad Tahir Sabit
Internal Examiner

_____

Saeed Ahmed Saleh Farag
External Examiner

_____

Wan Abdul Fattah Wan Ismail
External Examiner

_____

Ismaiel Hassanien Ahmed
Chairperson

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Maher Hasan Alkhulaidi

Signature: ……..……..…… Date:.…...…….

الجامعة الإسلامية العالمية-ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع 2021م محفوظة لـ: ماهر حسن أحمد الخليدي.

الاعتراض على الأحكام القضائية التجارية في نظام المرافعات الشرعية السعودي

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

1- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
2- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
3- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
4- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
5- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: ماهر حسن أحمد الخليدي.

التوقيع:.....

التاريخ: .....

إلى روح والدي ووالدتي رحمهما الله

إلى سعادة الشيخ / محمد بن أحمد يوسف زينل علي رضا حفظه الله

إلى معالي الشيخ / عبد الله بن أحمد يوسف زينل علي رضا حفظه الله

إلى سعادة الشيخ / خالد بن أحمد يوسف زينل علي رضا حفظه الله

إلى سعادة أخي الأستاذ / حاتم بن عبد الله بن أحمد علي رضا حفظه الله

إلى كل روح تعلمت على يديها

وإلى كل أحبتي

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي به تتم الصالحات، ونستلهم منه العون والتوفيق في قضاء الحاجات، وحيث تمت هذه الرسالة بفضل الله إلا أنه من فضله عليّ أنه هيئ لي سعادة أستاذ مشارك الدكتور/ محمد لييبا المشرف الأول على هذه الرسالة، فأتقدم لسعادته بأسمى آيات الشكر والعرفان الذي تفضل مشكورا بمراجعة وتدقيق هذه الرسالة، ولم يألو جهدا في توجيهي وإرشادي واعترافا له بالفضل بعد الله، بالرغم من تزاحم الأعمال عليه، وهذه الرسالة ما كانت لترقى لهذا المستوى إلا نتاج توجيهاته السديدة، لا سيما ما استدركه من جوانب النقص فيها، وأيضا لإرشاداته التي أنارت مغاليق مظلمة، وفتحت أبوابا مسدودة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى سعادة الدكتور الكريم/ ذوالفقار رملي المشرف الثاني على الرسالة، كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من أستاذ مشارك الدكتور/ سعيد بن أحمد صالح فرج، وأستاذ مشارك الدكتور/ وان عبدالفتاح بن وان إسماعيل، وأستاذ مشارك الدكتور/ محمد طاهر ثابت حاجي محمد، على تفضلهم بمناقشة الرسالة، والله أسأل أن ينفعنا بتوجيهاتهم وملحوظاتهم، وأن يجازيهم الجزاء الأوفى على ما قدماه من توجيه ونصح أضفى كثيرا للمنهج العلمي للرسالة.

وانتهزها فرصة لا تقدم بأسمى آيات الشكر للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا التي فتحت لي بابا من أبواب العلم والمعرفة لاستكمال دراستي العليا، وهذا الشكر يقرن ويسند أيضا إلى كلية أحمد إبراهيم للحقوق، وقسم الشريعة والقانون، وقسم الدراسات العليا، وجميع العاملين ومنسوبيها، كما أتقدم بعظيم الشكر لسعادة الشيخ خالد بن أحمد يوسف زينل علي رضا، الذي كان له أكبر الأثر لاتمام دراستي العليا، ولمتابعته المستمرة وسؤاله عنها باستمرار بالرغم من كل انشغالاته، كما أخص بالشكر الأستاذ/ محمد قائد، والسيد/ محمد حلمي كتبي، والدكتور المستشار القانوني/ ماهر محمد صالح عبد الفتاح، والأستاذ/ حاتم عبد الله أحمد يوسف زينل علي رضا، والمستشار/ مصطفى السيد، وكل من أعانني في إخراج هذه الرسالة بهذه الحلة فلهم جميعا مني الشكر والعرفان، والله أسال أن يجزيهم عنا خير الجزاء.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب
ملخص البحث باللغة الانجليزية ..... ج
صفحة القبول ..... د
صفحة التصريح..... ه
صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و
الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح
فهرس محتويات البحث ..... ي
الأقضية ..... ف
التشريعات ..... ت
الفصل الأول: المدخل إلى البحث 1
المقدمة 1
مشكلة الدراسة 2
أسئلة الدراسة 2
أهداف الدراسة 3
فرضية الدراسة 3
أهمية الدراسة 4
حدود الدراسة 4
منهج الدراسة 5
الدراسات السابقة 5
الفصل الثاني: نظام المرافعات الشرعية السعودي 18
المبحث الأول: مفهوم نظام المرافعات الشرعية السعودي 18
المطلب الأول: تعريف "النظام" لغة واصطلاحا 18
المطلب الثاني: تعريف "المرافعات الشرعية" لغة
واصطلاحا 21
المبحث الثاني: المسمى القانوني لنظام المرافعات، وطبيعته القانونية
..... 24
المطلب الأول: المسمى القانوني لنظام المرافعات 25
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لنظام المرافعات
الشرعية 27
المبحث الثالث: خصائص نظام المرافعات الشرعية، وتفسيره ... 30
المطلب الأول: خصائص نظام المرافعات الشرعية 31
المطلب الثاني: تفسير نظام المرافعات الشرعية 34
المبحث الرابع: مبادئ نظام المرافعات الشرعية، وموضوعاته .. 38
المطلب الأول: مبادئ نظام المرافعات الشرعية 38
المطلب الثاني: موضوعات نظام المرافعات الشرعية 40
المبحث الخامس: مصادر نظام المرافعات الشرعية 43
المطلب الأول: المصادر الأصلية لنظام المرافعات
الشرعية 43

المطلب الثاني: المصادر المكملة والاحتياطية لنظام المرافعات الشرعية 46
الفصل الثالث: القضاء التجاري في المملكة العربية السعودية 53
المبحث الأول: تطور التنظيم القضائي التجاري في الأنظمة 53
المطلب الأول: تطور الأنظمة التجارية السعودية سابقا 54
المطلب الثاني: التطور الحديث في الأنظمة التجارية السعودية 57
المبحث الثاني: تطور التنظيم القضائي التجاري في القضاء 58
المطلب الأول: مرحلة ولاية القضاء التجاري للمحكمة التجارية من عام 1350ه إلى عام 1373ه، الموافق 1931م - 1954م 58
المطلب الثاني: مرحلة انتقال ولاية القضاء التجاري إلى المحاكم العامة من عام 1374ه إلى عام 1380ه، الموافق 1955م - 1961م 60
المطلب الثالث: مرحلة انتقال ولاية القضاء التجاري إلى وزارة التجارة والصناعة من عام 1380ه إلى نهاية 1407ه، الموافق 1961م - 1987م..... 60
المطلب الرابع: مرحلة انتقال ولاية القضاء التجاري إلى ديوان المظالم من عام 1408ه إلى نهاية عام 1438ه، الموافق 1987م إلى 2017م 62
المطلب الخامس: مرحلة انتقال ولاية القضاء التجاري إلى المحاكم التجارية في القضاء العام اعتباراً من تاريخ 1439/01/01ه الموافق 2017/09/21م 63
المبحث الثالث: تشكيل المحاكم التجارية واختصاصها في نظام القضاء والمرافعات الشرعية 64
المطلب الأول: المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف في نظام القضاء والمرافعات الشرعية 64
المطلب الثاني: محاكم الدرجة الأولى واختصاصها في نظام القضاء والمرافعات الشرعية..... 69
المبحث الرابع: نظام المحاكم التجارية السعودي لعام 1441ه-2020م 77
المطلب الأول: التعريف بنظام المحاكم التجارية لعام 1441ه-2020م 77

المطلب الثاني: من موضوعات نظام المحاكم التجارية لعام 1441ه-2020م 79
المبحث الخامس: تشكيل المحاكم التجارية واختصاصها 82
المطلب الأول: تشكيل المحاكم التجارية في نظام المحاكم التجارية 1441ه-2020م 82
المطلب الثاني: اختصاص المحاكم التجارية في نظام المحكمة التجارية 85
الفصل الرابع: الأحكام القضائية في نظام المرافعات الشرعية..... 89
المبحث الأول: ماهية الحكم القضائي، وأنواعه، وقواعده، وآثار صدوره..... 89
المطلب الأول: مفهوم الحكم القضائي لغة واصطلاحا..... 89
المطلب الثاني: أنواع الحكم القضائي..... 92
المطلب الثالث: قواعد صدور الحكم القضائي، وآثار صدوره 96
المبحث الثاني: مراجعة الحكم القضائي 106
المطلب الأول: مراجعة الحكم القضائي بإعادة النظر، وبتصحيحه 106
المطلب الثاني: مراجعة الحكم القضائي بتفسيره..... 110
المطلب الثالث: مراجعة الحكم القضائي بإغفال بعض الطلبات 112
المبحث الثالث: عناصر الحكم القضائي (الديباجة - الوقائع) 115
المطلب الأول: ماهية عناصر الحكم..... 115
المطلب الثاني: ديباجة الحكم ووقائعه 117
المطلب الثالث: دور الخصوم ودور القاضي في وقائع الحكم 120
المبحث الرابع: عناصر الحكم القضائي (الأسباب) 123
المطلب الأول: ماهية أسباب الحكم 123

المطلب الثاني: حكم التسبيب، وطبيعته، وأقسامه، وشروطه، والمقصود به لدى المنظم 127
المطلب الثالث: قواعد تسبيب الأحكام، وعيوبه..... 134
المبحث الخامس: عناصر الحكم القضائي (المنطوق) 140
المطلب الأول: مفهوم منطوق الحكم لغة واصطلاحا 141
المطلب الثاني: القواعد الإجرائية للنطق بالحكم 142
المطلب الثالث: الأثر القانوني للنطق بالحكم 145
الفصل الخامس: أسباب الاعتراض على الأحكام في نظام المرافعات الشرعية..... 147
المبحث الأول: ماهية أسباب الاعتراض على الأحكام 147
المطلب الأول: مفهوم أسباب الاعتراض على الأحكام..... 147
المطلب الثاني: التأصيل النظامي لبيان أسباب الاعتراض على الأحكام، وحكم بيانها..... 149
المطلب الثالث: الطبيعة النظامية لأسباب الاعتراض على الحكم، وأثرها القانوني 152
المبحث الثاني: مناط أسباب الاعتراض على الأحكام 153
المطلب الأول: مناط أسباب الاعتراض على الأحكام بالاستئناف..... 154
المطلب الثاني: مناط أسباب الاعتراض على الأحكام بالنقض..... 157
المطلب الثالث: مناط أسباب الاعتراض على الأحكام بالتماس إعادة النظر 163
المبحث الثالث: أسباب الاعتراض على الأحكام المتعلقة بالإجراءات 169
المطلب الأول: ماهية الإجراءات القضائية..... 170
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للإجراء المبطل للحكم..... 171

المطلب الثالث: أسباب الاعتراض على الأحكام المتعلقة بالإجراءات..... 174
المبحث الرابع: أسباب الاعتراض على الأحكام المتعلقة بعناصر الحكم (الديباجة-الوقائع-المنطوق) 179
المطلب الأول: أسباب الاعتراض على الأحكام المتعلقة بديباجة الحكم ومقدمته..... 179
المطلب الثاني: أسباب الاعتراض على الأحكام المتعلقة بوقائع دعوى الحكم 184
المطلب الثالث: أسباب الاعتراض على الأحكام المتعلقة بمنطوق الحكم 187
المبحث الخامس: أسباب الاعتراض على الأحكام المتعلقة بعناصر الحكم (أسباب الأحكام) 190
المطلب الأول: أسباب الاعتراض المتعلقة بأسباب الحكم في ضوء الشريعة الإسلامية..... 191
المطلب الثاني: أسباب الاعتراض المتعلقة بأسباب الحكم في ضوء النظام والقانون..... 193
المطلب الثالث: أسباب الاعتراض المتعلقة بأسباب الحكم في ضوء الفقه القانوني 203
الفصل السادس: ماهية الاعتراض في نظام المرافعات الشرعية 209
المبحث الأول: ماهية الاعتراض في نظام المرافعات الشرعية 209
المطلب الأول: مفهوم الاعتراض في نظام المرافعات الشرعية..... 209
المطلب الثاني: الأساس النظامي للاعتراض على الأحكام القضائية التجارية وحكمه 214
المبحث الثاني: أركان وشروط الاعتراض في نظام المرافعات الشرعية

.....
219
المطلب الأول: أركان الاعتراض في نظام المرافعات
الشرعية..... 219
المطلب الثاني: شروط الاعتراض في نظام المرافعات
الشرعية..... 224
المبحث الثالث: قواعد الاعتراض في نظام المرافعات الشرعية، والأحكام القابلة له
.....
226
المطلب الأول: قواعد الاعتراض في نظام المرافعات
الشرعية..... 226
المطلب الثاني: الأحكام القابلة للاعتراض في نظام
المرافعات الشرعية 230
المبحث الرابع: مواعيد ومدد الاعتراض على الأحكام في نظام المرافعات الشرعية.....233
المطلب الأول: بداية سريان مواعيد ومدد الاعتراض في
نظام المرافعات الشرعية وامتدادها..... 233
المطلب الثاني: نهاية مدد الاعتراض في نظام المرافعات
الشرعية، ووقف سريانها..... 237
المبحث الخامس: الاعتراض على الأحكام في الأنظمة العدلية
.....
240
المطلب الأول: الاعتراض على الأحكام في الأنظمة
العدلية 240
المطلب الثاني: أوجه الاتفاق والتباين بين طرق
الاعتراض على الأحكام..... 244
الفصل السابع: الاعتراض بالاستئناف في نظام المرافعات الشرعية 247
المبحث الأول: ماهية الاستئناف في نظام المرافعات الشرعية، وطبيعته القانونية، وأنواعه
.....
247

المطلب الأول: مفهوم الاستئناف في نظام المرافعات الشرعية..... 247
المطلب الثاني: الطبيعة النظامية والقانونية للاعتراض بالاستئناف لدى المنظم السعودي..... 251
المطلب الثالث: أنواع الاستئناف في نظام المرافعات الشرعية..... 255
المبحث الثاني: القواعد والآثار القانونية للاعتراض بالاستئناف في نظام المرافعات الشرعية
..... 258
المطلب الأول: قواعد الاعتراض بالاستئناف في نظام المرافعات الشرعية 258
المطلب الثاني: نطاق نظر الخصومة في الاستئناف 261
المطلب الثالث: الآثار القانونية للاعتراض بالاستئناف..... 263
المبحث الثالث: الأحكام القابلة للاعتراض بالاستئناف، وأسباب الاعتراض
..... 266
المطلب الأول: الأحكام التي تقبل الاعتراض بالاستئناف 266
المطلب الثاني: الأحكام التي لا تقبل الاعتراض بالاستئناف..... 270
المطلب الثالث: أسباب الاعتراض بالاستئناف..... 272
المبحث الرابع: إجراءات الاعتراض بالاستئناف في نظام المرافعات الشرعية
..... 274
المطلب الأول: إجراءات الاعتراض بالاستئناف..... 274
المطلب الثاني: سلطة الدائرة مصدرة الحكم بعد تقديم مذكرة الاعتراض 278
المطلب الثالث: الحالات التي يتم تحديد موعد جلستها بقوة النظام..... 280

المبحث الخامس: نظر محكمة الاستئناف للاعتراض، وحكمها فيه 283
المطلب الأول: نظر محكمة الاستئناف للاعتراض من حيث الشكل..... 283
المطلب الثاني: نظر محكمة الاستئناف للاعتراض من حيث الموضوع..... 286
المطلب الثالث: حكم محكمة الاستئناف 291
الخاتمة..... 299
أولا: النتائج 299
ثانيا: التوصيات 304
قائمة المراجع والمصادر 307
الملاحق 321

قائمة الأقضية

الحكم الاستئنافي رقم (181/ق) لعام 1439ه للقضية التجارية رقم (3/6576/ق) لعام 1438ه والمنتهي بتأييد الحكم الغيابي محمولا على أسبابه.
الحكم الاستئنافي رقم (930/ق) لعام1439ه للقضية التجارية رقم (3/730/ق) لعام 1439ه الصادر من الدائرة الاستئنافية التجارية الأولى بمحكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية.
الحكم التجاري رقم (1589) لعام 1439ه، الصادر من الدائرة التجارية الأولى بمحكمة الاستئناف بمكة المكرمة.
الحكم التجاري رقم (3/1968/ق) لعام 1439ه، الصادر من الدائرة التجارية السادسة بالمحكمة التجارية بالدمام.
الحكم التجاري رقم (3/2270/ق) لعام 1439ه، الصادر من الدائرة التجارية العاشرة بالمحكمة التجارية بالدمام.
الحكم التجاري رقم (2/2889/ق) لعام 1437ه، الصادر من الدائرة التجارية الرابعة بالمحكمة التجارية بجدة.
الحكم التجاري رقم (3/2981/ق) لعام 1439ه، الصادر من الدائرة التجارية السادسة بالمحكمة التجارية بالدمام.
الحكم التجاري رقم (3/5064/ق) لعام 1437ه، الصادر من الدائرة التجارية الرابعة بالمحكمة التجارية بالدمام.
الحكم التجاري رقم (6/3/ق) لعام 1439ه، الصادر من الدائرة التجارية الثانية بالمحكمة العامة بسكاكا.
الحكم التجاري رقم (690) لعام 1439ه، الصادر من الدائرة التجارية السابعة بالمحكمة التجارية بالدمام.
الحكم التجاري رقم (1/6981/ق)، لعام 1436ه، تاريخ 1439/07/30ه، الصادر من الدائرة التجارية السابعة بالمحكمة التجارية بالرياض، والمؤيد من الدائرة الاستئنافية التجارية الثانية بمحكمة الاستئناف بالرياض برقم (1710/ق)، لعام 1439ه، تاريخ 1439/12/17ه.
الحكم التجاري رقم (4/940/ق) لعام 1436ه، الصادر من الدائرة التجارية الأولى بالمحكمة الإدارية بأبها.

حكم الدائرة التجارية الأولى بالمحكمة العامة بأبها في القضية رقم (4/1246/ق) لعام 1439ه بعدم اختصاصها نوعيا، وأن الاختصاص للجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية، والمؤيد من محكمة الاستئناف بالحكم رقم (47) لعام 1439ه.
حكم الدائرة التجارية التاسعة بالمحكمة التجارية بالدمام في القضية رقم (3/3673/ق)، لعام 1439ه المؤيد من الدائرة الاستئناف التجارية الأولى بمحكمة الاستئناف بالحكم رقم (1204/ق)، لعام 1439ه وتاريخ 1440/01/29ه.
حكم الدائرة التجارية السابعة بالمحكمة التجارية بالدمام في القضية رقم (3/730/ق) لعام 1439ه تاريخ 1439/08/02ه، والمؤيد من دائرة الاستئناف التجارية الأولى بمحكمة الاستئناف بالحكم رقم (930/ق) لعام 1439ه تاريخ 1440/01/28ه.
حكم الدائرة التجارية السابعة بالمحكمة التجارية بالدمام في القضية رقم (3/3536/ق) لعام 1439ه تاريخ 1439/11/12ه، والمؤيد من الدائرة الاستئناف التجارية الثانية بمحكمة الاستئناف بالحكم رقم (65/ق) لعام 1440ه تاريخ 1440/01/22ه.
الحكم رقم (401041103)، تاريخ 1440/03/06ه، الصادر من المحكمة العامة بجدة.
حكم مصري، نقض مدني 16 يونيو 1955م، مجموعة النقض (6)، الطعن رقم (129)، سنة (22ق).
حكم من الدائرة التجارية الأولى بالمحكمة العامة بأبها في القضية رقم (4/1246/ق) لعام 1439ه، والمؤيد من محكمة الاستئناف بالحكم رقم (47) لعام 1439ه.
حكم من الدائرة التجارية السادسة من المحكمة التجارية بجدة في القضية رقم (2/253/ق)، لعام 1439ه، تاريخ 1439/02/23ه، والمؤيد من الدائرة التجارية الاستئنافية الأولى بجدة بمحكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة بقرارها رقم (376)، لعام 1439ه، تاريخ 1439/05/13ه.
صدر حكم من الدائرة التجارية الأولى بالمحكمة العامة بأبها في القضية رقم (4/1246/ق) لعام 1439ه، والمؤيد من محكمة الاستئناف بالحكم رقم (47) لعام 1439ه.
طعن رقم (11081)، سنة (65ق)، جلسة 2008/04/15م.
طعن رقم (11274)، سنة (82ق)، جلسة 2014/01/23م.
طعن رقم (118)، سنة (25ق)، جلسة بتاريخ 1959/06/25م.

طعن رقم (145)، سنة (74ق)، جلسة 2011/03/22م.
طعن رقم (16660)، سنة (77ق)، جلسة 2014/02/23م.
طعن رقم (17)، سنة (34ق)، جلسة 1972/04/19م.
طعن رقم (2185)، سنة (57ق)، جلسة 1992/05/07م.
طعن رقم (221)، سنة (74ق)، جلسة 2011/03/22م.
طعن رقم (236)، سنة (49ق)، جلسة 1983/11/28م.
طعن رقم (244)، سنة (24ق)، جلسة 1959/06/14م.
طعن رقم (31)، سنة (3ق)، جلسة 1933/11/23م.
طعن رقم (334)، سنة (20ق)، جلسة 1952/11/27م.
طعن رقم (494)، سنة (46ق)، جلسة 1980/03/04م.
طعن رقم (521)، سنة (40ق)، جلسة 1978/06/17م.
طعن رقم (600)، سنة (43ق)، جلسة 1978/01/10م.
طعن رقم (61)، نقض 1949/11/24م.
طعن رقم (651)، سنة (43ق)، جلسة 1977/12/21م.
طعن رقم (841)، سنة (72ق)، جلسة 2014/02/25م.
طعن رقم (86)، سنة (46ق)، جلسة تاريخ 1978/12/19م.
طعن رقم (902)، سنة (60ق)، جلسة 1999/01/17م.
طعن رقم (926)، سنة (23ق)، وتاريخ 1972/12/16م.
طعن رقم (99)، سنة (5ق)، جلسة 1936/05/14م.
مجموعة الأحكام والمبادئ التجارية، قضية رقم (4/2198/ق)، لعام 1436ه.
نقض 2000/03/01م، طعن رقم (2972)، سنة (69ق).
نقض 1988/05/01م، طعن رقم (1430)، سنة (55ق).
نقض 1985/12/03م، طعن رقم (383)، سنة (52ق).
نقض 1978/01/04م، طعن رقم (677)، سنة (43ق).
نقض 1965/03/04م، طعن رقم (296)، سنة (30ق).
نقض 1979/04/04م، طعن رقم (117)، سنة (46ق).
نقض 1992/01/05م، طعن رقم (1004)، سنة (46ق).
نقض 2004/01/05م، طعن رقم (151)، سنة (70ق).
نقض 2000/12/06م، طعن رقم (3455)، سنة (68ق).
نقض 1964/05/07م، طعن رقم (440)، سنة (23ق).
نقض 2004/05/08م، طعن رقم (562)، سنة (72ق).
نقض 1972/05/09م، طعن رقم (323)، سنة (37ق).

نقض 1974/05/12م، طعن رقم (255)، سنة (24ق).
نقض 1974/05/12م، طعن رقم (289)، سنة (38ق).
نقض 1988/06/12م، طعن (1013)، سنة (55ق).
نقض 1983/01/13م، طعن رقم (522)، سنة (45ق).
نقض 1980/02/14م، طعن (920)، سنة (46ق).
نقض 1976/02/17م، طعن رقم (19)، سنة (42ق).
نقض 1988/04/17م، طعن رقم (452)، سنة (55ق).
نقض 1965/03/18م، طعن رقم (420)، سنة (30ق).
نقض 1972/05/18م، طعن رقم (221)، سنة (37ق).
نقض 1974/01/19م، طعن رقم (377)، سنة (37ق).
نقض 1969/06/19م، طعن رقم (283)، سنة (35ق).
نقض 1992/06/21م، طعن رقم (4006)، سنة (61ق).
نقض 1985/01/22م، طعن رقم (800)، سنة (51ق).
نقض 1977/02/23م، طعن رقم (348)، سنة (43ق).
نقض 1977/02/23م، طعن رقم (7)، سنة (45ق).
نقض 1988/03/23م، طعن رقم (655)، سنة (55ق).
نقض 2003/06/24م، طعن رقم (9132)، سنة (64ق).
نقض 1992/01/26م، طعن (5146)، سنة (61ق).
نقض 2009/10/26م، طعن رقم (3438)، سنة (78ق).
نقض 1984/12/26م، طعن رقم (878)، سنة (49ق).
نقض 1979/11/27، طعن رقم (419)، سنة (46ق).
نقض 1991/05/28م، طعن (1014)، سنة (55ق).
نقض 1988/06/28م، طعن رقم (2230)، سنة (51ق).
نقض 1988/06/28م، طعن رقم (2279)، سنة (51ق).
نقض 1988/06/28م، طعن رقم (2283)، سنة (51ق).
نقض 1982/03/29م، طعن رقم (582)، سنة (47ق).
نقض رقم (34)، سنة (48ق)، وتاريخ 1972/01/24م.
نقض رقم (419)، سنة (53ق)، وتاريخ 1984/01/12م.

التشريعات

آلية محاكم الدرجة الأولى، الآلية التنفيذية خلال فترة تعليق الحضور، بتاريخ 1441/08/09ه.
قانون الإجراءات الجزائري.
قانون الإجراءات المدنية الإماراتي.
قانون المرافعات الكويتي.
قانون المرافعات الليبي.
قانون المرافعات والتنفيذ اليمني.
اللائحة التنفيذية لإجراءات الاستئناف.
اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية، لعام 1435ه.
نظام الإجراءات الجزائية، لعام 1435ه-2013م
النظام الأساسي للحكم، الصادر بتاريخ 1412/08/27هـ- 1992/03/02م.
نظام الإفلاس، الصادر بتاريخ 1439/05/28ه-2018/02/14م.
نظام التحكيم، الصادر بتاريخ 1433/05/24ه-2012/04/16م.
نظام القضاء، لعام 1428ه- 2007م.
نظام المجلس التجاري السعودي، لعام 1345ه-1926م.
نظام المحاكم التجارية 1414ه.
نظام المحكمة التجارية، بتاريخ 1350/01/15ه-1931/06/02م.
نظام المرافعات الشرعية 1435ه.
نظام المرافعات أمام ديوان المظالم، لعام 1428ه-2007م.
نظام المرافعات أمام ديوان المظالم، لعام 1435ه-2013م.

الفصل الأول: المدخل إلى البحث

المقدمة

الاعتراض على الأحكام القضائية من أبرز موضوعات نظام المرافعات الشرعية لعام 1435ه، ويعد مراجعتها إحدى المبادئ القضائية، التي قد تتم بما حدده المنظم من طرق الاعتراض سواء بالاستئناف، والنقض، والتماس إعادة النظر، كما قضى بقواعد وأحكام عامة للاعتراض، وقضى أيضا بقواعد وأحكام خاصة تنظم كل طريق منها، لا سيما في الاعتراض على الأحكام التجارية أمام محاكم الاستئناف، وقد اعتنى المنظم السعودي بالقضائي التجاري وأحكامه؛ للارتباط الوثيق بالاقتصادي والأعمال التجارية.

ومراجعة الأحكام يقتضيها اعتباران قانونيان، ذلك أن الأصل في الأحكام القضائية -باعتبار مُصْدِرها- ما هي إلا نتاج فكر بشري، لها مكانتها ومنزلتها، ويجب احترام قدسيتها، وتجنب المساس بها والتجريح فيها، ولأنها لم تكن بمنأى عن تلك الطبيعة البشرية للقضاة، مما قد يعتريها بعض الأخطاء أو العيوب في الإجراء، أو خطأ في التقدير للواقع، أو تقدير فهم الشرع والنظام، مما يستدعي النظر فيها ومراجعتها، لا سيما بتحقق وجود مسوغ قانوني يستدعي تلك المراجعة وفق النظام والقانون.

والاعتبار القانوني الآخر من حيث إدراك المنظم لأهمية مراجعتها؛ ضمانا لصحتها؛ وتحقيقا للعدالة ولإيصال الحقوق لأهلها، وإعمالا لمبدأ استقرار الأحكام والحقوق، والمراكز النظامية، وعدم السماح بتجديد الخصومة أمام الجهات القضائية مرة أخرى بعد الفصل فيها.

والتوفيق والتوازي بين هذين الاعتبارين، أولى من إعمال أحدهما وإهمال الآخر، ؛ لذا كان من الأهمية الأخذ بهذين الاعتبارين القانونين بإعمال كلا المبدئين، وتجلى هذا الإعمال بسن الأنظمة والقوانين بوضع قواعد وإجراءات تنظم تلك المراجعة، ومنها الاعتراض على الأحكام، حيث تم تحديد وسائله القانونية الثلاثة؛ لتكون -تلك الوسائل- عوامل الرقابة القانونية على الأحكام، وإصلاحا لبعضها؛ ولا بد من وجود الأساس الذي يقوم عليه الاعتراض من وجود مسوغ قانوني يستند عليه فيه، ومؤدى تلك القواعد التنظيمية بث الطمأنينة في نفوس المتقاضيين، ومنحهم شعورا بالعدالة فيما بينهم، وصحة وسلامة تلك الأحكام.

ولذا تناولت الرسالة موضوع الاعتراض على الأحكام القضائية التجارية، بمقتضى نظام المرافعات الشرعية السعودي، حيث تمت دراسة نصوص هذا النظام المتعلقة بالاعتراض على الأحكام، وتحليلها، والوقوف على آثارها القانونية، ومن الأهمية بمكان بيان الإطار الواقعي للموضوع من خلال دراسة النصوص النظامية المتعلقة بالاعتراض، والأحكام القضائية، والمبادئ القضائية المتعلقة بهذا الموضوع، ثم إني وضعت عنوانا لهذه الرسالة، فأسميتها: **"الاعتراض على الأحكام القضائية التجارية في نظام المرافعات السعودي"**.

مشكلة الدراسة

حدد المنظم الآلية القانونية للاعتراض سواء كان بالاستئناف أو النقض أو التماس إعادة النظر، وفقا للإجراءات التي قررها المنظم، ومن أهم شروط صحة الاعتراض، أن يستند المعترض على مسوغ قانوني، حيث أن المنظم السعودي قد حدد أسبابا كلية تستدعي الاعتراض سواء بالنقض، أو بالتماس إعادة النظر، واستثنى أسباب الاعتراض بالاستئناف من هذا التحديد.

إلا أن هذه الأسباب الكلية تتسم بالتعميم والإجمال، وفي هذه الرسالة سوف نقوم بمعالجة هذه الإشكالية، بإماطة اللثام عما يكتنف هذه الأسباب الكلية من هذا التعميم والإجمال، وأيضا توضيح وتحديد الأسباب الفرعية التي تصلح أن تكون سببا لصحة الاعتراض، ورد الأسباب الفرعية لأصولها، ومدى اتصالها بالاعتراض؛ لذا سيقوم الباحث بتحريها وجمعها من خلال النصوص الشرعية والنظامية ومبادئ المحكمة العليا، بالإضافة إلى الأحكام القضائية، وما جاء في الاجتهادات الفقهية القانونية.

أسئلة الدراسة

يحاول الباحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما القواعد القانونية لصدور الأحكام القضائية في نظام المرافعات الشرعية؟، وما عناصر الأحكام القضائية؟، وما مدى العلاقة النظامية لتلك العناصر بالاعتراض على الأحكام؟.
2. ما الأسباب الشرعية والنظامية للاعتراض على الأحكام في نظام المرافعات الشرعية؟، وما أسباب الاعتراض على الأحكام المتعلقة بالإجراءات أو المتعلقة بعناصر الحكم؟ أو بالنظام العام؟
3. ما ماهية الاعتراض وطرقه في نظام المرافعات الشرعية السعودي؟، وما قواعده النظامية التي تضبط آلية الاعتراض على الأحكام؟، وما